

ملف المناصرة

علي أكرم البياتي

Ali Akram al-Bayati

خارج الاحتجاز العراق

علي أكرم البياتي طبيب وعضو سابق في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وخضع عام 2022 لتحقيق بتهمة القذف بسبب توثيقه ادعاءات تعذيب أثناء عمله في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق. وحُفظت القضية عام 2022، وغادر العراق خوفًا من الانتقام.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-IQ-2026-008

01

القضية في دقيقة

علي أكرم البياتي طبيب وعضو سابق في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وخضع عام 2022 لتحقيق بتهمة القذف بسبب توثيقه ادعاءات تعذيب أثناء عمله في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق. وحُفظت القضية عام 2022، وغادر العراق خوفًا من الانتقام.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**6 فبراير/شباط 2022**
الدولة	**العراق**
التهم	**القذف بموجب المادة 434 من قانون العقوبات العراقي**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الوقف الفوري لكل استهداف عابر للحدود ضد علي أكرم البياتي، بما فيه المراقبة وحملات التشهير وإساءة استخدام الإنتربول والمضايقات القنصلية.

02 سحب أي أحكام غيابية أو تهم ذات دوافع سياسية مرتبطة بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وبإرشادات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن القمع العابر للحدود.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/ali-akram-al-bayati/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
تجريم التضامن	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
التهديد والترهيب	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

03

مسار القضية

2019

تهديد

تهديدات خلال توثيق الاحتجاجات

تلقّى البياتي تهديدات متعددة تحذّره من مواصلة تحقيقات المفوضية العليا لحقوق الإنسان في القمع العنيف الذي مارسته السلطات ضد المحتجين.

أكتوبر/تشرين الأول 2019

نشاط المدافع أو المدافعة

انطلاق احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول 2019

اندلعت احتجاجات واسعة مناهضة للحكومة في أنحاء العراق. وبدأ البياتي، بصفته عضوًا في مفوضية حقوق الإنسان، توثيق عنف الدولة والانتهاكات بحق المتظاهرين.

6 ديسمبر/كانون الأول 2020

نشاط المدافع أو المدافعة

ظهور تلفزيوني على قناة العهد

ظهر البياتي على قناة العهد بصفته الرسمية عضوًا في مفوضية حقوق الإنسان، وتحدّث عن توثيق المفوضية لادعاءات التعذيب ورفض لجنة مكافحة الفساد السماح للمفوضية بزيارة مراكز الاحتجاز.

3 فبراير/شباط 2022

استدعاء

تسلّم استدعاء من المحكمة

تسلّم البياتي وثيقة من محكمة تحقيق الرصافة تبلغه بتحقيق في تهمة التشهير، قدّمته الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب المادة 434 من قانون العقوبات العراقي.

6 فبراير/شباط 2022

جلسة محاكمة

استجوابه أمام المحكمة وإخلاء سبيله بكفالة

استُجوب البياتي أمام المحكمة في 6 فبراير/شباط 2022، وعلم أن التحقيق يتعلق بتصريحاته التلفزيونية في ديسمبر/كانون الأول 2020. وأُخلي سبيله بكفالة في 7 فبراير/شباط 2022، ولم يُعلن موعد لجلسة أخرى.

6 فبراير/شباط 2022

اعتقال

احتجازه بعد الاستجواب

بعد استجوابه أمام محكمة تحقيق الرصافة بشأن تصريحاته التلفزيونية في ديسمبر/كانون الأول 2020، احتُجز البياتي إلى أن أُخلي سبيله بكفالة.

7 فبراير/شباط 2022

إفراج مشروط

إخلاء سبيله بكفالة

أُخلي سبيل البياتي بكفالة، ولم يُعلن موعد لجلسة أخرى.

أبريل/نيسان 2022

فعل آخر

محاولة قوات الأمن زيارة منزله في بغداد

حاولت قوات الأمن زيارة منزله في بغداد.

27 يونيو/حزيران 2022

تحديث في القضية

حفظ قضية التشهير بحسب ما أبلغ العراق خبراء الأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2022

أبلغت الحكومة العراقية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بأن رئيس الوزراء قرر عدم الطعن في قرار قاضي التحقيق وأن قضية القذف المرفوعة ضده أُغلقت. وكانت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قد وصفت الملاحقة بأنها أُوقفت في 9 مايو/أيار 2022.

2022

المغادرة إلى المنفى

مغادرة العراق خوفًا من الانتقام

بعد أن حاولت قوات الأمن زيارة منزله في أبريل/نيسان 2022، غادر البياتي العراق خوفًا من الانتقام، وكان قد غادر بحلول يونيو/حزيران 2022.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

علي أكرم البياتي طبيب ومدافع عن حقوق الإنسان شغل منصب مفوض في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلاد. وتزامنت ولايته مع إحدى أكثر الفترات اضطرابًا في تاريخ العراق الحديث: الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، حين خرج مئات الآلاف من العراقيين إلى الشوارع مطالبين بالإصلاح السياسي وإنهاء الفساد والمساءلة عن عقود من العنف والإفلات من العقاب.

وفي إطار ولايته، وثّق البياتي انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جهات حكومية وغير حكومية على حد سواء. وحقق في تقارير عن الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري خلال حملة الحكومة على الاحتجاجات. وكثيرًا ما جعله عمله المصدر العلني الوحيد للمعلومات عن الانتهاكات الواقعة في مرافق الاحتجاز ومواقع الاحتجاج في أنحاء البلاد. وناصر الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق الأساسية في بيئة كانت فيها هذه المناصرة تنطوي على مخاطر شخصية كبيرة.

الظهور التلفزيوني

في 6 ديسمبر/كانون الأول 2020، وبينما كان لا يزال مفوضًا، ظهر البياتي على قناة العهد. وتحدث عن جهود المفوضية للتحقيق في ادعاءات بالتعذيب قدّمتها أسر أشخاص احتُجزوا بأوامر من لجنة مكافحة الفساد، وهي هيئة شكّلها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في وقت سابق من ذلك العام. وصرّح البياتي علنًا بأن اللجنة رفضت طلب المفوضية زيارة مراكز الاحتجاز التي يُدّعى أن التعذيب وقع فيها.

وأُدلي بهذه التصريحات بصفته الرسمية، وفي نطاق الولاية القانونية للمفوضية في توثيق التعذيب وسوء المعاملة. ولم يُقدَّم في ملف التحقيق اللاحق أي دليل إضافي على القذف. وكان توثيق ادعاءات التعذيب والإبلاغ عن العرقلة المؤسسية من الوظائف الأساسية لمنصبه.

تهمة القذف

في 3 فبراير/شباط 2022، بعد أكثر من عام على الظهور التلفزيوني، تسلّم البياتي وثيقة من محكمة تحقيق الرصافة في بغداد. وأُبلغ بأنه قيد التحقيق بتهمة القذف بموجب المادة 434 من قانون العقوبات العراقي، وهي مادة تصل عقوبتها إلى السجن سنة واحدة. ولم تحدد الوثيقة أساس الاتهام. وكانت الشكوى قد قدّمتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وبعد ثلاثة أيام، في 6 فبراير/شباط 2022، مثل البياتي أمام المحكمة. وحينها علم أن التحقيق يتعلق بتصريحاته على قناة العهد قبل أربعة عشر شهرًا. وكانت الشكوى صادرة عن لجنة مكافحة الفساد نفسها، المؤسسة التي وصف ممارساتها على التلفزيون. وبحلول تقديم الدعوى كانت ولاية البياتي مفوضًا قد انتهت. ولم تعد الحصانة التي تمتع بها خلال ولايته سارية، ما جعله عرضة للملاحقة القضائية بسبب عمل أداه بصفة رسمية.

واحتُجز ثم أُفرج عنه بكفالة في 7 فبراير/شباط 2022. ولم يُعلن موعد الجلسة التالية.

السياق والتهديدات السابقة

ليست قضية القذف أول عمل ترهيب يواجهه البياتي. فخلال الفترة التي كانت فيها المفوضية توثّق بنشاط الرد العنيف للسلطات على احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول 2019، تلقى تهديدات متعددة تحذّره من مواصلة تحقيقات المفوضية. واستهدفت التهديدات عمله في كشف عمليات القتل والإصابات والاحتجاز التعسفي للمتظاهرين على أيدي قوات الأمن وجماعات مسلحة مجهولة.

وتُستخدم المادة 434 من قانون العقوبات العراقي بصورة روتينية ضد المعارضين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتُحدث الصياغة المبهمة للمادة والتهديد بالسجن أثرًا مثبطًا على النقاش العام وعمل المساءلة. وتوجّه القضية المرفوعة ضد البياتي رسالة واضحة إلى الأعضاء الحاليين والمستقبليين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق: قد يؤدي توثيق انتهاكات الدولة، حتى حين يجري في إطار ولاية رسمية، إلى الملاحقة القضائية بمجرد زوال الحمايات المؤسسية.

الإجراءات القضائية

في مارس/آذار 2022 ظلت القضية مفتوحة، ولم تعلن المحكمة جدولًا للمحاكمة. وفي 9 مايو/أيار 2022 وصفت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الملاحقة بأنها أُوقفت، وفي 27 يونيو/حزيران 2022 أبلغ العراق الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بأن رئيس الوزراء قرر عدم الطعن في قرار قاضي التحقيق وأن القضية أُغلقت. وغادر البياتي العراق خوفًا من الانتقام.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to express grave concern about the ongoing transnational repression targeting human rights defender Ali Akram al-Bayati, physician and human rights defender; former Commissioner of Iraq's High Commission for Human Rights (IHCHR), documenting violations during the 2019 protests. The reach of state intimidation across borders, including against family members in Iraq, must end.

In brief: Ali Akram al-Bayati, a physician and former IHCHR Commissioner, was placed under investigation for defamation in 2022 for documenting torture claims while serving Iraq's national human rights institution. The case was closed in 2022, and he left Iraq fearing reprisals.

I respectfully urge your authorities to:
1. Immediately end all transnational targeting of Ali Akram al-Bayati, including surveillance, defamation campaigns, Interpol misuse, and consular harassment;
2. Withdraw any in-absentia convictions or politically motivated charges tied to peaceful human rights work;
3. Comply with the UN Declaration on Human Rights Defenders and OHCHR guidance on transnational repression.

I will continue to monitor this case until Ali Akram al-Bayati's family and contacts in Iraq can live free from state reprisal.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026